مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة
(JAAUTH)
المجلد 17، العدد 3، (2019)، ص 123-141.
الموقع الإلكتروني: http://jaauth.journals.ekb.eg

تنمية السياحة الجزائرية وفق مبادئ الاستدامة

رفعت عبد الله سليمان حسين
جامعة قناة السويس بالإسماعلية

د. صورية شنبي
جامعة المسيلة- الجزائر

د. السعيد بن لخضر
جامعة المسيلة- الجزائر

معلومات المقالة

الكلمات المفتاحية
تنمية؛ سياحة؛ جزائرية؛ استدامة

(JAAUTH)
المجلد 17، العدد 3، (2019)، ص -

الملخص

تعدى مفهوم السياحة ليشمل أبعاد التنمية المختلفة، الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية وحتى السياسية، فقد أثرت الأنشطة السياحية على كل جوانب القطاع من اجل تحقيق التنمية الشاملة. تبين هذه الورقة البحثية القدرات والإمكانيات السياحية الجزائرية الطبيعية والثقافية والتاريخية، وبوادر التنمية السياحية المستدامة في الجزائر وتنفيذ مخطط الجودة لتحقيق استدامة السياحة. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تلك المقومات، وتظهر واقع تطبيق مبادئ الاستدامة على الأنشطة السياحية الجزائرية، والتي سطرتها الحكومة منذ صدور قانون 2003 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة. تمثلت نتائج البحث في كون تنمية السياحة الجزائرية تعتبر هدفا أساسيا لكل المتعاملين في القطاع والقطاعات المرتبطة به، من اجل وضع مشاريعهم في بيئة مستدامة. وأوصى البحث بضرورة الاهتمام بصناعة السياحة وضرورة تطبيق المخططات والبرامج التنموية السياحية.

مقدمة

رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لتنويع مصادر الدخل، وتخفيف الاعتماد على قطاع النفط كمصدر أساسي للدخل، تماشيا مع تطور مفهوم التنمية بأبعادها المختلفة، من خلال تنمية القطاعات الأخرى غير النفطية، إلا أنها عانت الكثير من الإخفاقات، وبقيت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي فقط دون المستوى المطلوب، لذا كان من الضرورة الاهتمام أكثر والعمل على تفعيل هذه القطاعات، و يمثل قطاع السياحة مصدرا حيويا متجددا يمكنه الإسهام بصورة فاعلة في تكوين الناتج المحلي، وتحسين أرصدة الموازين، وتوفير فرص العمالة، والتأثير على الاستثمار في البنية التحتية.

السياحة المستدامة من المواضيع الناقلة للغد الأفضل، والتي تتطلب بعض التصرفات من قبل الدولة وكذا السائحين، إضافة إلى المواطنين المحليين والمتعاملين في هذا الميدان، حيث أن الدولة تقوم بدور المنظم، في حين يقوم الإعلام بدور وسيط التواصل بين مقدمي الخدمة وطالبي المنتج السياحي، فمبادرة الدولة الجزائرية من خلال إطلاق القانون: 01/03 المؤرخ في: 2003/02/17 والمتعلق بتنمية السياحة المستدامة تعتبر كأول خطوة تشجيعية في الجزائر لتطوير السياحة واستدامتها.

لكن على الرغم من امتلاك الجزائر لمقومات سياحية وإمكانيات طبيعية ثقافية وتاريخية، وزيادة عن استراتيجيات الحكومة التي تمثلها استراتيجية التنمية السياحية المستدامة لعام 2013، والتي تم تطويرها من خلال مخطط التهيئة السياحية لآفاق 2030، الذي يتماشى مع برنامج الحكومة، ويدعم تحسين الخدمات واستدامة وترشيد الثروات الطبيعية والبشرية، إلا أن النتائج لم تصل إلى المستوى المطلوب، ولم تصل السياحة الجزائرية إلى تحقيق مؤشرات الاستدامة، إلا أن هذا لا يمنع من وجود بعض النتائج المحققة في هذا الميدان، والتي تساهم في طرح بعض المخططات التنموية للأنشطة السياحية والأنشطة المرتبطة بها والتي تتجه نحو الاستدامة.

مشكلة البحث

مما سبق ذكره من مقومات سياحية تتمتع بها دولة الجزائر يمكن صياغة المشكلة البحثية في عدة تساؤلات وهي: **ماهي أهم المقومات والإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تمتلكها الجزائر لاستخدامها في صناعة السياحة؟، وماذا حققت تلك المقومات والإمكانيات في إطار تطبيق مبادئ الاستدامة؟.**

أهمية وأهداف البحث

هذا البحث يرتبط بالتطورات الحديثة الحاصلة في مجال صناعة السياحة، فهي تتناول تطبيق تنمية السياحة المستدامة في الجزائر، حيث عرفت من تجارب الدول الناجحة في هذا الميدان، أن الحفاظ على المواقع والمناطق والمقومات السياحية وتنميتها بطريقة مستدامة يعتبر هدفا استراتيجيا. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تلك المقومات، وتظهر واقع تطبيق مبادئ الاستدامة على الأنشطة السياحية الجزائرية، والتي سطرتها الحكومة منذ صدور قانون 2003 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة.

الإطار النظري للبحث

أولا– المقومات السياحية الطبيعية، والبشرية في الجزائر

تجتمع المقومات السياحية والطبيعية والبشرية في الجزائر لتعطي أصولا سياحية هائلة، خلافا لأغلب الوجهات السياحية العالمية، يمكن لهذه الموارد لو استغلت بالشكل المطلوب أن ترقى بالبلاد لتصبح من بين أهم المقاصد السياحية في العالم بأسره.

1– المقومات الطبيعية: تتوفر الجزائر على المقومات الطبيعية التي تساعد على تطوير النشاط السياحي بها، من تنوع بيئي ومناخي فريد من نوعه بالعالم من المناطق الساحلية، مناطق خضراء كثيفة بالهضاب العليا وصحراء مترامية الأطراف، فهي تحتوي على:

1–1–الشريط الساحلي: يمتد الشريط الساحلي الجزائري من "واد كيس" (ouedkiss)، ببلدية "مرسى بن مهيدي" ولاية "تلمسان" في الحدود الجزائرية المغربية غربا، إلى "واد سواني السبع" ببلدية "الصوارخ" ولاية "الطارف" في الحدود الجزائرية التونسية شرقا، مارا على 420 بلدية ساحلية، وهو مكون من حزام أرضي عرضه الأدنى 800متر، ومن مجموعة من الجزر، والجزر الصغيرة، والأجراف القارية. وقد أكتشف بأن طول الساحل ليس بالـ 1200كلم، وهو الرقم الموروث عن الاستعمار الفرنسي، بل تجاوزه ب422كلم،[1] ليصبح:[2]

طول الشريط الساحلي: 1622.48 كلم.

- على امتداد خطي يقارب 2198.44 كلم.
- مساحته الأرضية 3929.41 كلم².
- الجزء البحري منه يقدر بـ31927.41 كلم².

1-2- المحميات الوطنية والمساحات الخضراء: صنفت هذه المحميات وتحمى بقرارات سامية، لحماية العينات الممثلة لتنوع المناظر الطبيعية، والغابات، والنباتات، والحيوانات التي تنفرد بها الجزائر، حيث تتواجد10محميات وطنية تحت وصاية وزارة الفلاحة (عن طريق المديرية العامة للغابات)، وزارة الثقافة، الهدف منها:[3]

- الحفاظ على الحيوانات، والنباتات، والتربة، وما في باطن الأرض، والغلاف الجوي، والمياه، ورواسب المعادن والحفريات؛
- الحفاظ على أي تنوع نادر خارج عن المألوف يثير الانتباه، كالمواقع التاريخية، والتشكيلات الصخرية الاستثنائية، وأنقاض وبقايا النقوش على الصخور؛
- الحفاظ على هذه المناطق من أي تدخلات صناعية، وأثار التدمير والتدهور الطبيعي، التي من شأنها أن تؤثر على مظهرها وتكوينها وتطورها؛
- تنمية البنية التحتية السياحية، واستحداث أخرى جديدة بالمناطق المجاورة للحظائر بالتعاون مع الحكومة والمنظمات المعنية.

وقد قامت الجزائر ابتداء من سنة 1983م بتصنيف 10محميات، وطنية، مساحتها الكلية56565361 هكتار، أي ما يعادل 23.8% من المساحة الإجمالية للتراب الوطني، لكل منها طابعه وميزاته الخاصة، هي[4]:

- المحمية الوطنية للقالة (الطارف): 76438هكتار.
- المحمية الوطنية بجرجرة (تيزي وزو-البويرة): 18550هكتار.
- المحمية الوطنية لثنية الحد (تسمسيلت)3424: هكتار.
- المحمية الوطنية الشريعة (البليدة – المدية): 26587 هكتار.
- المحمية الوطنية بلزمة (باتنة): 26587 هكتار.
- المحمية الوطنية تازا (جيجل): 300 هكتار.
- المحمية الوطنية غوراية (بجاية): 2080 هكتار.
- المحمية الوطنية تلمسان(تلمسان):8225.04 هكتار.
- المحمية الوطنية الهقار (تمنراست): 1140000هكتار.
- المحمية الوطنية الطاسيلي (إليزي): 45000000هكتار.

تشرف وزارة الفلاحة عن طريق المديرية العامة للغابات على(08) محميات الأولى، التي تغطي مساحة إجمالية قدرها 1665361هكتار، أي ما يعادل 0.07% من المساحة الإجمالية للتراب الوطني، أما محميتي الطاسيلي

والهقار، فتشرف عليهما وزارة الثقافة، ويتربعان على مساحة قدرها 56400000 هكتار، أي ما يعادل 23.7% من المساحة الإجمالية للجزائر.

1-3- الصحراء المترامية: عبارة عن هضبة شبه مستوية تتربع على ما يفوق 2مليون كلم²، أي ما يعادل أربع أخماس المساحة الكلية للبلاد، تتميز برمالها المتناهية وجبالها الغرانيتية والبركانية، وواحاتها الخلابة المتناثرة عبر مناطقها، وبغابات النخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية ممتدة في ولايات الجنوب على غرار بسكرة، غرداية، ورقلة، تمنراست، أدرار....وغيرها[5].

تعتبر الصحراء الجزائرية من أكبر الصحاري في العالم، وهي غنية جدا بالمقومات الطبيعية والتاريخية التي تمثل الذاكرة المحفوظة للمنطقة، فمناطق الجنوب الجزائري تمتلك إمكانيات سياحية هائلة من خلال شاسعة ترابها، مما جعل منها مقصدا سياحيا لكافة المجتمعات خاصة المجتمع الأوربي وتعتبر المنطقة ذات جاذبية في الأسواق الساحلية الدولية.

1-4- الحمامات المعدنية: تعتبر الجزائر من البلدان التي تحتوي على عدد كبير من المنابع الحرارية على المستوى العالمي، فهي تزخر بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، يمكن الاعتماد عليها في بناء قاعدة متينة لسياحة حمامات معدنية، ويعد استعمال مياه هذه المنابع في الجزائر تقليدا يضرب بجذوره إلى عهد الرومان الذين اهتموا بالمصادر الحرارية والمعدنية فيها منذ آلاف السنين[6]. حيث تتوفر على ما يفوق الـ200منبع للمياه الحموية الجوفية، وما يفوق 60% من المنابع المحصاة يشكل مخزونا وافرا يسمح بإقامة ما يسميه أهل الاختصاص عرضا سياحيا حمويا تنافسيا. فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر[7].

تملك الجزائر08 محطات معدنية ذات طابع وطني، مسيرة من قبل الشركة الجزائرية للحمامات المعدنية(la Société Algérienne de Thermalisme)، وهي متعاقدة مع مختلف صناديق الضمان الاجتماعي المحلية[8]، ذات مرافق استقبال، ومعدات كافية، وإشراف طبي على يد أطباء مؤهلين وفق الأساليب العلمية لتقديم الرعاية الطبية للأفراد الذين يقصدونها، هي: حمام بوغرارة بولاية (تلمسان)، حمام بوحجر بولاية (عين تموشنت)، حمام بوحنيفية (معسكر)، حمام ريغة (عين الدفلى)، حمام قرقور (سطيف)، حمام الصالحين (بسكرة)، حمام ربي (سعيدة)، حمام المسخوطين (قالمة).

هناك ما يقارب الـ50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية. بالإضافة إلى مركز للعلاج بمياه البحر، وهو عبارة عن منشأة كبيرة تقع بمدينة سيدي فرج (30 كلم غرب العاصمة)، يتردد عليها الآلاف من الجزائريين والأجانب على مدار السنة للاستفادة من خدمات فريق طبي متخصص عالي الكفاءة[9].

2- المقومات البشرية: إن المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للحضارة الإسلامية، فالمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة

في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية القديمة إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية التي فرضت نفسها على التاريخ[10].

ومن تلك المعالم يذكر منها ما قد صنف من طرف منظمة اليونيسكو، وهي:[11]

- **تيمقاد:** تقع على بعد 37كلم من مدينة باتنة، تم إنشاؤها من طرف الإمبراطور "ترجان"عام 100م على طريق روماني يصل بين مدينتي "لاماز" و "تبسة".
- **جميلة:** تقع بسطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر، تتشابه في تصميمها مع تصميم تيمقاد.
- **قلعة بن حماد:** تعتبر قلعة بن حماد من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة، وعلى آثار إسلامية، وآثار للدولة الحمادية ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة.
- **الطاسيلي:** يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية، ويعود تاريخ هذا الموقع إلى6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي عاشت بالمنطقة.
- **قصر ميزاب:** بغرداية يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ تحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في المنطقة.
- **تيبازة:** وهي من المدن الرومانية العتيقة.
- **القصبة:** تقع بالجزائر العاصمة، شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، تمثل إحدى أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وتطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد.
- كما يشمل التراث الحضاري والثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف. يذكر منها: [12]
- **المتحف الوطني سيرتا:** بقسنطينة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، أنشأ لجمع الأعداد الكبيرة من الحفريات التي تم إكتشافها بالمدينة خاصة، وعلى مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل.
- **متحف باردو الوطني:** يوجد بالجزائر العاصمة، تعرض به حفريات من أصل الشعوب، وأخرى تعود لعصور ماقبل التاريخ، إضافة إلى قطع أثرية إفريقية.
- **المتحف الوطني زبانة:** يوجد بمدينة وهران، يشمل حفريات من عصور ما قبل التاريخ عن علوم الطبيعة وعن أصل الشعوب.
- **المتحف الوطني للمجاهد:** يوجد بالجزائر العاصمة، تتمثل معروضاته في آثار عن الثورة التحريرية.

- **المتحف الوطني للفنون الجميلة:** يوجد بالحامة (الجزائر العاصمة)، تعرض به ألوانا من الفن العصري، كالرسم، التصوير، النحت والنقش.
- **المتحف الوطني للفنون الشعبية:** يوجد بالقصبة (الجزائر العاصمة)، يضم هذا المتحف معروضات عن ألوان الصناعة التقليدية وتقاليد وفنون شعبية.
- **متحف تيمقاد:** يوجد بمدينة تيمقاد (باتنة)، يضم قطعا من الفسيفساء وآثار قديمة منها نقود وأسلحة قديمة وتماثيل.
- **متحف هيبون:** يوجد بمدينة عنابة، يحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية.

تعتبر الصناعة التقليدية والحرف جزءا هاما من الثقافة المادية للتراث الشعبي الجزائري، حيث تأتي أهميتها من علاقتها بكل ماله صلة بأوجه حياة الجزائريين على مر العصور لتكون همزة وصل حضارية تنقل من خلالها المعالم الثقافية للجزائر، بالإضافة إلى دورها الهام في تنمية السياحة للبلد، فالصناعة التقليدية تتنوع من منطقة لأخرى في الجزائر لاعتمادها على المواد، الإبداعات، والابتكارات المحلية والتراث كصناعة الفخار، صناعة الحلي الفضية والذهبية، صناعة الزرابي، التطريز على القماش. وتشير الإحصائيات أن قطاع الصناعة التقليدية حقق ارتفاع وقفزة نوعية سنة2011، نتج عنها إيجاد ما يقارب32717 نشاط جديد في نفس السنة، بنسبة زيادة تجاوزت57% مقارنة بسنة 2010 التي سجلت20822 نشاط، حيث ساهمت هذه الأنشطة الجديدة بإيجاد 83440 منصب عمل سنة 2011، بنسبة زيادة بلغت 64.58% مقارنة بسنة 2010 التي سجلت توفير 50689 منصب عمل، ليصل إجمالي العمالة المشغلة في قطاع الصناعة التقليدية 455570 منصب عمل سنة 2011، مقارنة بـ372130 منصب عمل في السنة السابقة لها[13].

تعتبر التظاهرات الثقافية من الموروثات الحضارية التي يتمسك بها الجزائريون وحافظوا عليها طيلة حقب زمنية متعاقبة، ويواظبون على إقامتها فلا يكاد يمر أسبوع أو شهر إلا وتحتفل مدينة من مدن الجزائر بعيدها، وقصد الوصول إلى إنجاز إحصاء شامل ودقيق لمختلف الأعياد والتظاهرات الثقافية عبر 48 ولاية. وقد شرعت مصالح وزارة السياحة منذ فترة في إعداد أجندة وطنية لتلك الأعياد المحلية، هذه العملية ستمكن من إدراج تلك التظاهرات وإدماجها ضمن استراتيجية تنمية القطاع السياحي، لاعتبارها رافد من روافد السياحة الثقافية التي تلقى رواجا وتدفقا سياحيا واهتماما على المستوى الدولي[14].

ثانيا– تنفيذ استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

وذلك من خلال:[15]

1– مقاربة جديدة: إن هذه المقاربة الجديدة حظيت في إطار استراتيجي تنمية السياحة في الجزائر في آفاق 2030، ويمثلها SDAT 2030 (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية) حيث تتموضع حول نهج تنسيقي واسع وقوي مع القطاعات الأخرى، من خلال شراكة تظم الدولة والجماعات المحلية وكذا الجمعيات المعنية، إضافة إلى مهنيي القطاع والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

من جهة أخرى سيتم التوحيد من خلال مقاربة نوعية تميل إلى إعطاء أهمية للقطاع، الشركات، المنتج السياحي عن طريق سياسة تسويقية، من خلال مرونة الاختيار للمنتوجات والشركات المرجو تنميتها من خلال الشراكة، التكيف مع الأسواق العالمية، وهذا في إطار عرض أمام السائحين أو طالبي الخدمة السياحية أنواع من المنتجات السياحية ذات جودة عالية حسب الاحتياجات وحسب مستواهم الثقافي، حيث أن هذا الاتجاه يتوافق مع المتطلبات العالمية للسياحة في تنميتها وتطويرها.

2- استراتيجية مستدامة ومنسقة: إن استراتيجية تنمية القطاع السياحي لآفاق 2030، تتماشى مع برنامج الحكومة والذي يدعم تحسين جودة العرض السياحي، وكذا استدامة وحفظ الثروات والمساحات وأخيرا التشاور مع جميع الشركاء وفاعلي القطاع. وهذا يؤدي إلى تعزيز جذب الوجهة السياحية "الجزائر" واستعادة أجزاء من السوق وذلك من خلال تحقيق ستة أهداف رئيسية:

- تعزيز وتنمية جودة العرض السياحي والخدمات ونمو القطاع؛
- الترويج السياحي على المستوى الوطني مع الأخذ في الحسبان الثروات الطبيعية والبشرية؛
- تشجيع وتطوير الأسواق الجديدة، الشركات والمنتجات؛
- تطبيق سياسات جديدة ومتطورة للترويج والتسويق؛
- تنمية وتطوير لسياسات في مجال الشراكة والاستثمار الداخلي والخارجي؛
- توحيد المبادرات والمساهمات من قبل الشركاء الايجابيين والفاعلين في القطاع السياحي.

3- برنامج مساهمة القطاع في المدى القصير، المتوسط والطويل:

3-1- تطبيق أدوات الدعم: إن استراتيجية تنمية السياحة في الجزائر تعتبر كهدف أساسي لكل الفاعلين في القطاع من أجل تصميم وضع مشاريعهم في بيئة مستدامة ومنسقة، وهذا من خلال تطبيق الأدوات التالية:

- تكييف الإطار المؤسساتي للقطاع؛
- توحيد أدوات التخطيط السياحي، والتي تكلف بإعداد الدراسات، التحقيقات، الخيارات، المنتجات، بنوك المعطيات، المخطط التوجيهي، لوحة القيادة للقطاعات الفرعية في السياحة؛
- تعزيز أدوات الترقية العقارية السياحية، من خلال التنسيق بين الوكالة الوطنية لتنمية السياحة والوكالة الوطنية لتهيئة المحيط، من حيث القوانين الأساسية والمهام وكذا تعزيز وسائلها؛
- تطوير أدوات الترويج والاتصال مع إعادة تكييف مهام الديوان الوطني للسياحة؛
- تطوير أدوات ترقية الاستثمار السياحي من خلال التوفيق والتنسيق بين الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، واللجنة المساعدة على الموقع وتعزيز الاستثمار من خلال وجهات نظر لأفضل ترابط من حيث المساهمة؛

- تطبيق أدوات التكوين قصد الدخول في شراكة مع المنظمة العالمية للسياحة ونظامها الأساسي وبرامجها؛
- تعزيز الأدوات المالية للمساعدة والتكفل بالاستثمار السياحي وقصد توسيع أجهزة المساعدة الحالية، البنوك، الصناديق.....إلخ
- تعزيز أدوات التشاور ما بين القطاعات (دوائر وزارية، مهنيي القطاع، الجماعات المحلية، النسيج الجمعياتي)؛
- تعزيز الأدوات الإحصائية وجمع معطيات وبيانات القطاع.

3-2-المساهمات في المدى القصير: من خلال مخطط البنية التحتية الفندقية عن طريق برنامج إعادة تأهيل البنية التحتية والذي يعطي الأولوية لـ:

- مواكبة القواعد الدولية لجميع شبكات البنية التحتية الفندقية من خلال العلاقات الدائمة مع البنوك وصناديق الضمان؛
- الاستثمار في إطار البرنامج الخاص للجنوب الجزائري من خلال إنجاز 17 فندقا في المنطقة بطاقة إيواء قدرها 4400 سرير ضمن إعادة تأهيل السياحة الصحراوية؛
- إنعاش التراث الفندقي والذي عرف تصدع ما يقرب عن 9 فنادق وإعادة تأهيلها.

3-3- المساهمات في المديين المتوسط والطويل: من خلال:

- إنشاء صناديق دعم التنمية السياحية مع بعث الخدمة العمومية لتسهيل الوصول إلى تمويل كل فاعلي القطاع السياحي؛
- تطوير الشركات والمنتجات السياحية إلى أشكال جديدة؛
- ترقية التأطير البيداغوجي (تطوير مستويات التأهيل وتبادل البرامج والبحوث)؛
- وضع لجنة تشاورية بين القطاعات (البيئة، التكوين المهني، الاتصال، الثقافة، المالية، الجماعات المحلية، التجارة، النقل، الجمارك، التربية، الصحة، التعليم العالي، الفلاحة) من أجل ضمان أفضل تكامل لتبيان المساهمة المشتركة لتنمية السياحة وضمان شراكة مستدامة بين مختلف القطاعات؛
- إعادة تنظيم وتعريف المهام والصلاحيات المتعلقة بنسبة وهيكل كل من الديوان الوطني للسياحة والوكالة الوطنية لتنمية السياحة، من أجل الوصول إلى أفضل كفاءة وأكثر فعالية؛
- تسهيل الوصول إلى العقار السياحي الموجود في مناطق التوسع والوجهات السياحية وكذا دعم أسعاره بهدف تعزيز الاستثمار السياحي، إضافة إلى إتمام مسح مناطق التوسع السياحي والترويج لها.

ثالثا– تنمية السياحة المستدامة في الجزائر

وذلك من خلال:[16]

1– دور الجماعات المحلية: تعتبر استدامة السياحة عملية تبدأ على المستوى المحلي لتصل إلى المستوى الوطني، وبالتالي فإن الجماعات المحلية تقوم بالدور الأولي في تفعيل العملية، وهذا عن طريق تثمين الإمكانيات الطبيعية والتنوع واختلاف الثقافات الموجودة على مستوى كل منطقة من الجزائر، حيث أن هذا التنوع في الموارد والتراث ينعكس على الموارد السياحية، كما أن للجماعات المحلية دورا في السياحة الحضرية داخل المدن من خلال تشجيع الاستثمار المحلي ضمن إطار استراتيجية تنمية القطاع السياحي. ومن الأهداف التي تسعى وراءها الجماعات المحلية هي وضع تآلف بين السياحة والمدنية مع الحفاظ على البيئة وأشكالها الطبيعية حسب خصوصية كل منطقة في الجزائر.

2– التعاون بين الناشطين في السياحة الجزائرية: من أجل توفير سياحة جزائرية مستدامة، لابد من وجود تعاون كثيف بين مختلف الفاعلين في القطاع والقطاعات الأخرى التي تساهم في نجاح العملية وكذا مختلف الهيئات الخاصة، من خلال طرح مساهمة كل طرف سواء كانت مالية، بشرية، تقنية أو حتى معنوية مثل المعلومات والدعم السياسي، وكذا المساهمة في عملية اتخاذ القرار، وهذا ما تجسد فعلا من خلال الاتفاقية المشتركة بين الوكالة الوطنية لتنمية السياحة والوكالة الوطنية لتهيئة المحيط في جانفي 2016، والاتفاق بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية والتهيئة ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف لتشجيع السياحة الدينية في الجزائر فيما يخص المعالم الدينية، كذلك تخصيص أراضي وقفية ضمن مناطق التوسع السياحي لإقامة منابر للشعائر الدينية.

في عام 2013 تم عقد اتفاقين بين الديوان الوطني للسياحة مع كل من النادي السياحي الجزائري من القطاع الخاص وشركة سونلغاز، بهدف بعث السياحة الداخلية في مناطق الجنوب من خلال موظفي القطاع، وفي نفس السياق تم إبرام اتفاق ثالث مع شركة سونطراك قصد تنظيم رحلات استجمام لموظفيها في الجزائر، وهذا كله يدخل في إطار تعزيز وجهة الجزائر لاكتشاف الجزائر وثرواتها الثقافية الطبيعية والتراثية.

3– أهمية الشراكة الخارجية في استدامة السياحة الجزائرية: من أجل زيادة أعداد السائحين الوافدين نحو الجزائر فإن الإمكانيات السياحية والثروات الطبيعية والثقافية والحضرية وحدها غير كافية، إن لم يكن هناك تسهيل لإجراءات إدارية واتفاقات حكومية لتحريك هؤلاء السائحين. الأمر الذي فرض وضع شراكة فعلية مع فاعلين خارجيين في السياحة وحتى مع حكومات، وهو ما قامت به الجزائر مع بعض الدول الأسيوية مثل اليابان والصين وبعض الدول الأوروبية واللاتينية دون أن نغفل عن السائحين العرب خصوصا الخليجيين، حيث تم وضع مشروع شراكة بتاريخ 2016/06/09 من أجل ترابط سياحي بين الجزائر والبرتغال واسبانيا وكذا كرواتيا، وبالتالي تفعيل السياحة البحرية الجزائرية قبل الدخول إلى الجزائر، مما انجر عنه طلبات استثمار خاصة في هذا الميدان، وفي مجال صناعة الفندقة لاستيعاب هذه الوفود حيث تم بعث برنامج إلى غاية نهاية 2017 بتوفير

50000 سرير على مستوى العاصمة وحدها، بعدما كانت طاقتها الاستيعابية للإيواء تقدر بـ 19000 في نهاية 2016.

كما قام الديوان الوطني للسياحة خلال سنة 2016 بالقيام بالعديد من الاتفاقيات مع نظرائه من الدول ذات الاهتمام بالوجهة الجزائرية، للاستفادة من الخبرات الفندقية والإطعام والمنتوج السياحي بصفة عامة لمواكبة الخدمة السياحية. وبالعودة إلى اتفاقيات الجوار فإنه في شهر جانفي 2017 قد امضت الجزائر مع تونس ثلاث اتفاقيات لتوأمة السياحة للبلدين فيما يخص تبادل الخبرات وتعزيز التعاون الثنائي في مجال السياحة المستدامة.

4- الاستفادة من جائزة التميز والابتكار: في سنة 2003 طرحت المنظمة العالمية للسياحة أربعة جوائز لتشجيع الابتكار والبحث في المجال السياحي واتجاه الحكومات والمنظمات غير الحكومية الفاعلة في النشاط السياحي تتعلق بكل من(السياسة العمومية، الحكومة، المؤسسات، الهيئات غير الحكومية، البحث والتكنولوجيا) وذلك إيمانا منها أن تشجيع الابتكار والبحث في السياحة هو معنى حقيقي لاستدامتها.

تشجيعا لهذا الابتكار السياحي قد قامت الجزائر بوضع تميز سعري في عدة مجالات مثل جائزة الابتكار الصناعي، وكذلك في قطاع السياحة وخصوصا الصناعة التقليدية هناك تميز سعري سنوي من خلال المعارض السنوية وعدم تحديد السعر للمنتج التقليدي على أساس مرجع دورة حياته، والوفاء للمهنة وليس الهدف هو الربح، كما قام رئيس الجمهورية في 2016/06/04 بتقديم جائزة التميز العمراني لمركب الغزال الذهبي على أساس تشجيع التميز في السياحة، وابتداءا من عام 2014 قامت وزارة السياحة بإيجاد جائزة التميز في الحرف والصناعة التقليدية لبعث التميز والابتكار في هذا المجال.

5- التسهيلات الإدارية والجبائية للوكالات السياحية: في إطار تنمية السياحة وتطويرها وتشجيع مهنيي القطاع السياحي، قامت وزارة السياحة والصناعة التقليدية بمبادرة التسهيل الجبائي والقروض لفائدة الوكالات السياحية الجزائرية وذلك ابتداء من جانفي 2016 ضمن دفاتر الشروط الخاصة بها، تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم: 186/10 المؤرخ في 2010/07/14 والمنظم للمهنة، وأهم التسهيلات هي إعادة تجديد الرخصة للاستغلال بثلاث سنوات إضافة إلى ثلاث سنوات عند الإنشاء، كما منح لهذه الوكالات سلطة إمضاء عقود مباشرة مع السائحين في بيع منتجات وتقديم خدمات عوض المرور عن الوزارة الوصية، وتم منحهم رخص التفاوض المباشر مع المصالح المعنية فيما يخص التأشيرات والجوازات وذلك لدعم المزيد من الجذب السياحي لتلك الوكالات.

6- إعطاء دور للمجتمع المحلي في تنمية السياحة المستدامة: إن تنمية السياحة، بدءا بالحكومة ومرورا بمسؤولي القطاع وأخيرا المواطنين، حيث لكل منهم مساهمته وبالوسائل المتوفرة لديه، وبالنسبة للمواطنين قبل المساهمة لابد من تغيير النظرة حول النشاط السياحي الجزائري على أنه يمكن أن يكون له دورا في تفعيل عجلة التنمية في الاقتصاد ككل. فالوعي السياسي وقناعته بمدى استفادته من السياحة بشكل مباشر أو غير مباشر، وبأنه قطاع يساعد على القضاء على البطالة، كما أن دور السائح ليس مجرد المتعة فقط وليس مدمر للتراث

الطبيعي ولا الثقافي، وبالتالي كلما تم إشراك المواطن في الآراء حول القرارات السياحية كلما زاد وعيه، وبالتالي يصبح دوره إيجابيا في العملية من خلال المحافظة على البيئة.

7- الترويج للصناعة التقليدية المحلية يزيد من استدامة السياحة: لقد اهتمت وزارة السياحة الجزائرية بتسويق وترويج المنتوجات التقليدية، إيمانا منها بأن تثمين هذه المنتوجات سيؤدي حتما إلى تعزيز تنمية السياحة المستدامة في الجزائر، حيث استخدمت لذلك عدة وسائل منها الدور الفعال للغرف المحلية للصناعة التقليدية، إضافة إلى المعارض سواء المحلية أو الوطنية وحتى الدولية أو على مستوى الفنادق والوجهات السياحية.

كما أن الهندسة المعمارية لبعض الفنادق خاصة التابعة لسلسلة الجزائر تأخذ طابعا تقليديا وتراثيا، سواء من حيث الاستقبال أو التجهيزات إضافة إلى تخصيص بعض الأجنحة لمعارض صغيرة للحلي والصناعات التقليدية للمنطقة المحلية لتعكس الطابع المحلي للصناعة التقليدية الجزائرية أمام السائحين الأجانب وذلك على مدار السنة، وهذا ما يؤدي إلى تشجيع أصحاب الحرف والمواهب الشابة إلى التمسك بهذا النوع من الصناعة في السياحة، على اعتبار أنه جزء من تاريخ الجزائر القديم، أدخل عليه في بعض الأحيان شيء من الإبداع أو الابتكار الفني.

وعلى صعيد الأرقام فإن المداخيل السياحية من هذه الصناعة قدرت سنة 2015 بـ 230 مليار دينار جزائري بارتفاع قدره 2 مليار دينار بالمقارنة مع سنة 2014، كما تم إحصاء في سنة 2016 أن قطاع الصناعة التقليدية قد خلف ما يقارب 960000 منصب شغل، ويتوقع أن تصل عائداته إلى 534 مليار دينار جزائري في آفاق 2020.

8- إنشاء مؤسسة مالية متخصصة في الاستثمار الفندقي: إن من أهم العوامل المؤثرة في تنمية السياحة المستدامة هو الاستثمار في الفندقة، وعلى اعتبار أن الجزائر قد عانت ولازالت تعاني من مشكلات البنية التحتية للمشاريع الفندقية في أغلب مناطقها، حيث في سنة 2015 قد أعلنت وزارة السياحة والصناعة التقليدية عن إطلاق 144 مشروع فندقي جديد مما يوفر حوالي 25000 سرير جديد بغلاف مالي قدره 130 مليار دينار وتوظيف ما يقرب من 15000 عامل.

تم إحصاء 172 فندق بالعاصمة وحدها في نهاية 2016 بطاقة إيوائية قدرها 20000 سرير وأغلب هذه الطاقة الإيوائية غير موجودة في فنادق ذات مستوى عالي من الخدمات وصغر حجمها نظرا لمشاكل العقار السياحي، وبالتالي فإن الوضع الراهن قد فرض على الوزارة بالشراكة مع وزارة المالية إلى محاولة إنشاء مؤسسة متخصصة في الاستثمار السياحي وتمويل المشاريع الاستثمارية، مما يؤدي إلى مراقبة ومتابعة تحديث الفنادق حسب القواعد العالمية المعمول بها، ومحاولة القضاء على المخاطر المتعلقة بالاستثمار في هذا الميدان.

9- حوكمة تسيير وكالات السفر والسياحة في الجزائر: إن المرسوم التنفيذي:186/10 المؤرخ في 2010/07/14 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي المنشأ في:2000/03/01 والمحدد لشروط وقواعد إنشاء واستغلال وكالات السياحة والسفر في الجزائر، قد ألزم هذا النوع من النشاط السياحي إلى الالتزام بـ 27 التزام

جديد، كما أدى إلى توفير تصنيفين لهذه الوكالات، حيث أن الوكالات السياحية من الصنف "أ" تتعلق بالراغبين منها في النشاط الأساسي أو الحصري في السياحة الوطنية أو سياحة الاستقبال، في حين الصنف "ب" يخص الوكالات المرسلة للسائحين في المخطط الدولي أو نحو الخارج.

وجاء المرسوم بتحديد رخصة الاستغلال لكل وكالة سياحية بـ 03 سنوات قابلة للتجديد بـ 03 سنوات أخرى، و طالبي الرخص يجب أن يتجاوز سنهم 20 سنة بعد ما كان السن بـ 19 سنة، كما فرضت الرسوم الجديدة على الوكالات إلزامية استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال، وبالتالي مواكبة التطور التكنولوجي العالمي خاصة في المجال السياحي، من استخدام الانترنت وتعميم السياحة الالكترونية في التعاملات في إطار الترويج إلى وجهة الجزائر.

10- استفادة السياحة من وضع العلامات لاستدامتها: إن من أهم وسائل الجذب السياحي وتنمية السياحة المستدامة هو وضع العلامات في المؤسسات السياحية فيما يتعلق بأنشطة الاستقبال، توفير البيئة المسؤولة للسياح، الراحة، النظافة،...إلخ، وهذا ما يسمح بتحسين الخدمة وكذا صورة مهنيي السياحة. فالسائح يعتمد على المعلومة فيما يخص مصداقية وجهة معينة أو فندق معين، حيث الهدف الأول للمستهلك السياحي هو البحث عن خصوصية وجودة العلامة السياحية للمنتج، ولهذا قد دعى وزير السياحة مهنيي القطاع إلى الاستفادة من الخبرات الموجودة في الدول الأوروبية المتطورة في هذا المجال (فرنسا، اسبانيا، ألمانيا، ايطاليا) من جهة، وكذا كون أغلب السائحين الأجانب هم من هذه الدول.

إن علامة الجودة السياحية تتحقق عن طريق التعيين لكل المؤسسات السياحية الراغبة في تسجيل نفسها ضمن الخريطة السياحية، والتي تعطي كضمان من قبلها لتقديم أرقى خدمة للمستهلك، حيث الدخول في التطبيق العملياتي لـ "جودة السياحة الجزائرية" قد عهد إلى اللجنة الوطنية التي أنشأت من قبل وزارة السياحة والصناعة التقليدية بمساعدة مستشارين جهويين للانطلاق في العضوية في العلامة "جودة السياحة الجزائرية" ومن ثم متابعة عملية التخصص في هذه العلامة.

رابعا- تنفيذ مخطط الجودة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة

وذلك من خلال:

1- تطبيق معايير الجودة الجزائرية: حيث يتم تطبيق معايير الجودة عن طريق المعايير والعلامة في المؤسسة وكذا مخطط جودة السياحة الجزائرية.

1-1- المعايير والعلامة في المؤسسة السياحية: [17]

أ- تعريف المعايير في المؤسسة السياحية الجزائرية: هو نشاط خاص يجلب حلول لتطبيقات متكررة لمسائل ضمن العلم، التكنولوجيا والاقتصاد قصد الحصول على درجة مثلى في الترتيب، ويظهر من خلال التطوير، الإشهار ومواكبة القواعد.

ب- أهداف المعايير في المؤسسة السياحية الجزائرية: وتتمثل في:

- التوفيق والانسجام في خصوصيات المنتجات؛
- التعظيم في تشغيل الموارد؛
- توحيد اللغة التقنية، وتوفير المال؛
- توفير معطيات تقنية أساسية لتطوير الاستراتيجيات الصناعية والتجارية؛
- الحماية البيئية، الصحية وضمان الأمن للممتلكات والأشخاص.

ج- مبادئ المعايير في السياحة الجزائرية:

المبدأ الأول: التوحيد هو عبارة عن عقد بسيط.

المبدأ الثاني: إعداد التوحيد يكون بالإجماع عن طريق التشاور مع الفاعلين.

المبدأ الثالث: تطبيقه يعتبر هو الإنصاف له وليس نشره.

المبدأ الرابع: اختيار المعيار قبل تثبيت أي حل مستقر.

المبدأ الخامس: يمكن أن تكون المعايير ثابتة على مدار كل خمس سنوات.

المبدأ السادس: يجب أن لا يتنافى أي معيار مع قواعد الأمن والبيئة.

د- معايير تصنيف المؤسسات الفندقية الجزائرية: وتخضع للقواعد العالمية حيث تصنف الفنادق من نجمة إلى خمس نجوم:

- **نجمة واحدة:** بحيث مساحة الغرفة لشخصين على الأقل 10م^{2}و 3م^2 لوسائل الصرف الصحي ومتصلين بوسائل التدفئة والتكييف، كما المؤسسة تحوي قاعة صغيرة للإفطار حسب حجم الفندق، كما أن المصعد إجباريا ابتداء من الطابق الثالث فقط.

- **نجمتين:** تقديم خدمات ذات جودة، مساحة الغرفة لشخصين على الأقل 11م^2 و 3,5م^2 لوسائل الصرف الصحي بالطبع متصلين بوسائل التدفئة والتكييف، بالإضافة إلى قاعة صغيرة للإفطار حسب حجم الفندق أو طاقته، كما أن المصعد إجباري ابتداء من الطابق الثالث فقط.

- **ثلاث نجوم:** وهي فنادق تتمتع بسمعة جيدة، تقدم خدمات عديدة لنزلائها مثل خدمة الطابق، مطعم برفاهية عالية، كافيتيريا، الإفطار في الغرف، كما أن مساحة الغرف لشخصين لا تقل عن 13م^2 و 4م^2 لوسائل الصرف الصحي مزودة بكل وسائل التدفئة والتكييف وكذا الهاتف الثابت، والمصعد إلزامي ابتداء من الطابق الثالث.

- **أربعة نجوم:** ويدخل هذا الفندق في تصنيف الرفاهية والترف، ويقدم كل الخدمات الفندقية الكبرى المشهورة، مثل الاستقبال، نقل الأمتعة، خدمات الطوابق مع توفر مرآب للسيارات مع المطعم وقاعة الشاي، قاعة الاجتماعات ومحلات للاقتناء داخل الفندق، وكذا المصعد من الطابق الثاني...إلخ، بالإضافة إلى هيئة إدارية وموظفين مؤهلين يسهرون على إدارة الفندق وراحة النزلاء.

– **خمسة نجوم:** وهي فنادق تتمتع برفاهية عالية، بمصالح متكاملة مع توفر داخل الغرف حمامات ذات جودة عالية، تلفاز مع قنوات اشتراكية، كما تتميز بالاتساع الكبير مع أثاث ذو رفاهية وتوفر خدمة الغرف 24/24 مع توفر خدمة المرافقة للزبون خلال مدة الإقامة، بالإضافة إلى توفر أجنحة دبلوماسية للنزيل، مع توفر عدة مطاعم حسب الأذواق، مسابح، مركز للياقة البدنية، قاعة مؤتمرات بالإضافة إلى ما يتوفر في كل الفنادق السابقة.

هـ– تعريف العلامة في السياحة الجزائرية: هي إشارة رسمية للتعريف بجودة وأصلية المنتج السياحي وحتى في الإعلان عنه والإشهار مما تصادق على احترامه لجملة من الشروط والقواعد.

1–2– مخطط جودة السياحة الجزائرية:

وذلك من خلال: [18]

أ– تقديم المخطط: هو نهج طبق ابتداء من سنة 2008 من قبل الوزير السابق للسياحة والصناعة التقليدية قصد التنظيم، للتأهيل المهني للمصالح والخدمات السياحية وتجسيد مفهوم ممارسة الجودة، بمعنى آخر هو مخطط تسويقي لوجهة الجزائر بما في ذلك التطوير الذي أوكل للمكاتب المتخصصة للدراسات، الهدف منه حماية المستهلك وتوفير مستوى معين له من الرفاهية، كما أن مخطط جودة السياحة هو إحدى الديناميكيات الخمسة للمخطط التوجيهي للسياحة ((Schéma directeur d'aménagement touristique, 2030 (SDAT) من أجل تنمية جودة العرض السياحي الوطني.

ب– أهداف مخطط جودة السياحة الجزائرية: وتتمثل في:

– تعزيز التنافسية الوطنية من أجل تحقيق مبدأ التكامل في الجودة ضمن مختلف المشاريع المتعلقة بتنمية المؤسسات السياحية وأفضل احترافية؛

– تثمين الأقاليم السياحية وتوفير استدامة العرض السياحي الجزائري عبر تحسين قراءة ونظرة الجودة عن طريق السائحين؛

– فائدة للمؤسسات السياحية الداخلة ضمن هذا المسعى عن طريق المساعدة بأدوات مناسبة لتنميتها، خاصة بالمرافقة في عمليات إعادة تجديدها وهيكلتها وكذا تأهيلها وتطويرها وتوسيعها، وكذا فيما يخص تكوين إطاراتها؛

– ضمان ترويج إضافي للفاعلين، وكذا أفضل تكامل ضمن الحلقات التجارية.

ج– النشاطات المهنية المعنية بجودة السياحة الجزائرية: وتضم النشاطات التالية:

- الفنادق والإطعام؛
- المرشدين السياحيين؛
- الحمامات المعدنية والعلاج بمياه البحر؛
- الناقلين (شركات الطيران، مستأجري السيارات والحافلات)؛
- دواوين السياحة ومكاتب الاستقبال والإعلام؛
- منصات الدخول (موانئ، مطارات).

د- شروط الوصول إلى جودة السياحة الجزائرية: من خلال احترام القواعد التالية:

- تلبية معايير الجودة؛
- إتباع نهج الجودة متمركز حول التدقيق الداخلي؛
- وضع فريق عمل دائم مكلفة بالتدقيق الداخلي والرقابة؛
- المطابقة مع شروط استغلال وتنفيذ النشاط؛
- المطابقة مع قواعد النظافة والأمان؛
- الاندماج مع البعد البيئي؛
- وضع نظام للتكفل ومعالجة الاعتراضات والطعون المقدمة من قبل العملاء.

2- مخطط الجودة في الفنادق العمومية كتطبيق لتطوير الفنادق: من أجل تسهيل التسيير المحكم لسلسلة الفنادق العمومية قامت وزارة السياحة بتوكيل المهمة لثلاث مؤسسات للتسيير السياحي في كل من الوسط، الشرق، الغرب، ومن أجل استكمال هذا التنظيم في التسيير قامت الوزارة بتحويل كل الهياكل العمومية نحو شركة الاستثمار الفندقي (Société d'Investissement Hôtelière(SIH)) من أجل التطوير، لما لها من وسائل مالية تساعد على ذلك، ومن بين الهياكل نجد: مركز العلاج بمياه البحر بسيدي فرج وحمام ريغة ومؤسسة التسيير السياحي بتمنراست.

وبالتالي حظيت المؤسسات الفندقية بدعم مالي من قبل الدولة، خاصة من أجل إعادة تأهيلها وتأهيل البنى التحتية في إطار مخطط الجودة السياحية، كديناميكية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (Schéma SDAT directeur d'aménagement touristique 2030)، كما ساهمت هذه الشركة في تسهيل تعاقد الفنادق بشراكات مع سلاسل فنادق عالمية للاستفادة من الخبرات وتبادل البرامج التكوينية.[19]

3- التكوين الفندقي ذو الجودة كمتطلب للسياحة المستدامة المتطورة: إيمانا منها بأن تنمية السياحة يتطلب تأهيل ذو جودة لفريق العمل في كل المؤسسات الفاعلة في القطاع، قامت وزارة السياحة والصناعة التقليدية بوضع خارطة للتكوين في القطاع السياحي، وذلك نظرا لغياب الأداء في عروض التكوين للأسباب التالية:[20]

- إن عدد الهياكل الموجودة على المستوى الوطني لا تغطي كل الأقاليم الوطنية؛
- محتوى البرامج التدريبية قديمة ولا تواكب التطور في هذا المجال؛
- ضعف التأطير التدريبي من حيث النوعية والجودة.

حيث كل هذا يؤدي الى ضرورة إنشاء ما يسمى "اتفاقية التأطير" بالشراكة مع عدة وزارات أخرى هي: التعليم العالي، التكوين المهني، التربية والصحة، وذلك من أجل تطوير الشراكة بين مختلف مؤسسات التكوين ووضع مساهمات مشتركة، مع إدراج الشباب ذوي الشهادات ضمن مختلف التخصصات السياحية، مع العلم أنه توجد فقط أربعة مؤسسات عمومية تابعة للوزارة متخصصة في التكوين السياحي تتقدمها المدرسة الوطنية العليا

للسياحة (الأوراسي) بالعاصمة ومعهدين وطنيين للتسيير الفندقي والسياحي في كل من تيزي وزو وتلمسان ومعهد الفندقة والسياحة ببوسعادة.

في حين في إطار الشراكة مع وزارة السياحة السويسرية تم فتح مدرسة عليا متخصصة في الفندقة والإطعام في سنة 2015 بشرشال، وفي سبتمبر 2016 تم فتح المدرسة العليا للفندقة والإطعام بالجزائر بعين البنيان كذلك في إطار شراكة سويسرية، وهي متخصص في التكوين الفندقي والمطعمي، ببرامج ذات تكوين عالي ذو جودة، وذلك في إطار مخطط جودة السياحة الجزائرية ضمن ديناميكيات مخطط التهيئة السياحية لـ 2030.

خاتمة

لم يعرف القطاع السياحي في الجزائر ازدهارا كبيرا بالرغم من امتلاك البلد لثروات سياحية معتبرة تؤهلها لان تكون من اكبر الدول المتقدمة سياحيا على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك رغم الجهود المبذولة في الميدان، والمتمثلة في خطط التنمية لهذا القطاع والتي سارت في منحى تحقيق التنمية المستدامة بعد صدور قانون 01/03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بالتنمية السياحية المستدامة، والذي جسده SDAT 2030، بعد استراتيجية التنمية السياحية المستدامة لافاق2013، فاستراتيجية تنمية السياحة في الجزائر تعتبر هدفا أساسيا لكل الفاعلين في القطاع من أجل وضع مشاريعهم في بيئة مستدامة، وما قدمته هذه الدراسة لا يعد إلا بوادر لبداية اعتماد مبادئ الاستدامة من قبل متعاملي الأنشطة السياحية والأنشطة المرتبطة بها في الجزائر، ويجب مواصلة المجهودات وتعزيزها من خلال:

- الاهتمام بصناعة السياحة في الجزائر، وضرورة تطبيق المخططات والبرامج التنموية السياحية، وتوفير كل الإمكانيات لذلك سواء بالنسبة للوزارة الوصية أو الهيئات التابعة؛
- استخدام الأسس العلمية من بحوث وتكنولوجيا خاصة عند وضع التقديرات وإعداد السياسات والاستراتيجيات التنموية؛
- إعادة هيكلة المؤسسات المسيرة للقطاع والعمل على تقليل المشاكل الإدارية والتقنية، وزيادة الموارد المالية العامة والخاصة، ومعالجة مشكل تأخر وتوقف المشاريع، رفع مستويات التأهيل بتوفير التكوين والتأهيل، ونشر الوعي السياحي بين الأوساط، واعتماد سياسات تسويقية واضحة، وتوسيع الاستثمارات في المجال السياحي وتسهيل إجراءات الاستثمار وإزالة العراقيل، توفير الاستقرار الأمني وتسخير أعوان الأمن، لكن ليس بصورة مباشرة تنشر الخوف والقلق بين السائحين؛
- واستخدام التكنولوجيا المتطورة سواء بالنسبة للمنتجات والخدمات السياحية أو بالنسبة للخدمات المساعدة كالنقل والاتصال

الهوامش

[1]–الموقع الرسمي لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة: www.mate.gove.dz

[2]– المرجع نفسه.

[3]– قرار رقم 458/83، الصادر بتاريخ: 07/23/ 1983، المتعلق بالقانون الأساسي النموذجي للحظائر الوطنية في الجزائر، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 31، 1983، ص1982.

[4]– وزارة السياحة، مديرية التنمية.

[5]– المرجع نفسه.

[6]– وزارة السياحة، مديرية التنمية، مرجع سابق.

[7]– يومية الشرق الأوسط، "الحمامات المعدنية بالجزائر...مقصد للسياح من كل مكان"، العدد 10261، السعودية، 31 جانفي 2007.

[8]-S.OUALI, "les sources Thermales en Algérie", Division Energie Solaire Thermique et Géothermie, Revue du Centre de Développement des Energies Renouvelables, Alger, Algérie.

[9]– يومية الشرق الأوسط، نفس المرجع السابق.

[10]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000.

[11]-L'Office National du Tourisme, "Sites algériens classés au patrimoine mondial de L'Unesco", sur le site: www.ont.dz

[12]– الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، طبعة 1989، ص339.

[13] – السعيد بن لخضر، استخدام البحث والتطوير في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة: الجزائر،2018، ص 237.

[14]– الديوان الوطني للسياحة، "الأعياد المحلية بالجزائر"، مجلة: الجزائر سياحة، العدد 33، مطبعة الديوان، الجزائر، بدون سنة نشر، ص18.

[15]- Développement du Tourisme en Algérie, article dans: Tourisme Magazine, revue mensuelle Algérienne du tourisme et de l'hôtellerie, centre interexpo, Alger: Algerie, N°64/2016, pp18-33.

[16]– المنشورات الدورية للديوان الوطني للسياحة 2016، قسم التوثيق والأرشيف، المديرية العامة، الجزائر العاصمة.

[17] - Document de ministère du tourisme et de l'artisanat, référentiel national V6, qualité standard, qualité et engagements du PQT, Alger, 2014.

[18] – السعيد بن لخضر، مرجع سابق، ص ص 282–283.

[19]– وزارة السياحة، مديرية الجودة، مارس 2017.

[20]–المرجع نفسه.

المراجع بالعربية

- السعيد بن لخضر، استخدام البحث والتطوير في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة: الجزائر،2018.
- الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، طبعة 1989.
- الديوان الوطني للسياحة، "الأعياد المحلية بالجزائر"، مجلة: الجزائر سياحة، العدد 33، مطبعة الديوان، الجزائر، بدون سنة نشر.
- المنشورات الدورية للديوان الوطني للسياحة 2016، قسم التوثيق والأرشيف، المديرية العامة، الجزائر العاصمة
- يومية الشرق الأوسط، "الحمامات المعدنية بالجزائر...مقصد للسياح من كل مكان"، العدد 10261، السعودية، 31 جانفي2007.
- صحيفة البيان الإماراتية، "الجزائر...وجهة مهمة لسياحة الاستشفاء في شمال إفريقيا"، بتاريخ 08 فيفري 2008.
- قرار رقم 458/83، الصادر بتاريخ: 07/23/ 1983، المتعلق بالقانون الأساسي النموذجي للحظائر الوطنية في الجزائر، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 31، 1983، ص1982.
- وزارة السياحة، مديرية التنمية. مارس 2017.
- وزارة السياحة، مديرية الجودة، مارس 2017.
- الموقع الرسمي لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة: www.mate.gove.dz تاريخ الزيارة:2019/09/12.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000. على الموقع: www.un.org تاريخ الزيارة: 2019/09/12.

المراجع الأجنبية

- 11-S.OUALI, "les sources Thermales en Algérie", Division Energie Solaire Thermique et Géothermie, Revue du Centre de Développement des Energies Renouvelables, Alger, Algérie.
- 12- Développement du Tourisme en Algérie, article dans: Tourisme Magazine, revue mensuelle Algérienne du tourisme et de l'hôtellerie, centre inter expo, Alger: Algérie, N°64/2016.
- 13-Document de ministère du tourisme et de l'artisanat, référentiel national V6, qualité standard, qualité et engagements du PQT, Alger, 2014.
- 14- L'Office National du Tourisme, "Sites algériens classés au patrimoine mondial de L'Unesco", sur le site: www.ont.dz. Date de visite :12/09/2019.

Journal of Association of Arab Universities for Tourism and Hospitality (JAAUTH)
Vol. 17 No. 3, (2019), pp.123-141.
journal homepage: http://jaauth.journals.ekb.eg

Development of Algerian Tourism According to The Principles of Sustainability

Refaat Hussein
Professor at Faculty of Arts, Suez Canal university.

Said Benlakhdar
Professor Lecturer A
University of M'sila, Algeria

Soureya Chenbi
Professor Lecturer A
University of M'sila, Algeria.

ARTICLE INFO

Keywords:
Development; tourism; Algerian; sustainability.

(JAAUTH)
Vol. 17, No. 3, (2020), PP. 123-141.

Abstract

The concept of tourism goes beyond the different dimensions of development, economic, social, environmental and even political, Tourism activities have affected on all aspects of the sector in order to achieve comprehensive development. This research paper shows the natural and cultural and historical capabilities of Algeria, the signs of sustainable tourism development in Algeria and the implementation of the quality scheme to achieve the sustainability of tourism. The aim of this study is to identify these components and show the reality of applying the principles of sustainability to Algerian tourism activities, which have controlled with the government since the 2003 law on sustainable tourism development. The results of this research were that the development of Algerian tourism is an essential target for all dealers in the sector and related sectors, in order to put their projects in a sustainable environment. The researcher recommended the necessity of paying attention of the tourism industry and the necessity of implementing the plans and programs for tourism development.